الأمم المتحدة

A/C.2/67/SR.4

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
22 February 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد طالبوت ..... (غيانا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-53897 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيدة أرياس أوروزكو** (السلفادور): قالت إنه ينبغي تعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل وضع أسس لتحسين الإدارة السياسية والاقتصادية العالمية. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن التنمية تتسم بأهمية حاسمة للقضاء على الفقر، فإنه ينبغي تعبئة الموارد المناسبة لهذا الغرض. ويجب أن يكون أي إجراء تتخذه مختلف الآليات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية متسقا مع خطة التنمية في منظومة الأمم المتحدة.

٢ - وذكرت أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية - ولكن يمكن أن يكون مكملا لها فقط. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن لا يكون دخل الفرد هو المعيار الرئيسي لتحديد الجهة التي تذهب إليها المعونة. والبديل الأفضل هو توجيه المعونة إلى حيث يمكن أن تسد الفجوات الهيكلية؛ وبهذه الطريقة سيكون لها تأثير أبعد مدى على التنمية. وبالنظر إلى أن الأزمة الاقتصادية قد أدت إلى تباطؤ النمو، فإنه ينبغي الحفاظ على المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، بما في ذلك البلدان في أمريكا اللاتينية، وذلك لمساعدتها على إعادة تنشيط اقتصاداتها.

٣ - وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، أشارت إلى أن العالم يواجه تحديات كبيرة، أبرزها الحاجة إلى استعادة التوازن البيئي وتحقيق النمو الاقتصادي الموزع توزيعا عادلا من أجل القضاء على الفقر وتهيئة الفرص. ولذلك، فإن من الضروري العمل بجد على جميع الأصعدة من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

٤ - وأخيرا، قالت إن من المهم تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وتوفير الموارد المالية بظروف مواتية وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن التنمية. وفي هذا الصدد، ونظرا للتأثير الاقتصادي للكوارث الطبيعية على البلدان النامية أكبر من أي وقت مضى، فقد شددت على الحاجة إلى إتاحة موارد مالية إضافية من أجل مساعدتها على التكيف مع تغير المناخ.

٥ - **السيد موتانيان** (ليسوتو): قال إن أزمة الغذاء لا تزال تؤثر على معظم البلدان النامية، وأن المسؤول الرئيسي عنها هو عمل الإنسان الذي يعبث بأمنا الأرض. وأدى الجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي الحاد إلى زيادة ضعف بلده إزاء تغير المناخ وتقويض خطط العمل الوطنية المتعلقة بالتكيف. وتتمثل استجابة البلد، في جملة أمور، في زيادة نطاق الزراعة التي تتوخى حفظ الموارد، والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين على أمور كالبحوث في المحاصيل المقاومة للجفاف وتطوير الهياكل الأساسية لتخزين المحاصيل. ويعتبر تأثير تغير المناخ على النظم الإيكولوجية بأكملها مصدر قلق كبير.

٦ - وأعرب عن أمله في أن يساعد إعلان ألماتي الوزاري، الذي اعتمده وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية مؤخرا، على إدماج هذه البلدان في النظام التجاري العالمي، وشدد على ضرورة تسليط الضوء على محنة أقل البلدان نموا. وقد تم إيلاء الأولوية لتنمية القدرات الإنتاجية لتلك الدول في برنامج عمل اسطنبول وقامت ليسوتو بتعميم مراعاة هذا البرنامج بالفعل في خطتها الإنمائية الوطنية من أجل تسهيل رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا.

٧ - وبعد أن أكد على أهمية الاستثمار الأجنبي في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، قال إنه لا بد من تنفيذ الالتزامات السياسية التي تم التعهد بها في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة لتمويل التنمية.

٨ - وتطرق إلى وثيقة نتائج مؤتمر ريو+٢٠، فأكد على ضرورة إيلاء اهتمام فوري للمجالات التالية: المفاوضات الحكومية الدولية لوضع تعريف مشترك لمفهوم الاقتصاد الأخضر، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والشروع في مفاوضات حكومية دولية لتحديد أهداف التنمية المستدامة تمهيدا لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتطلع وفده أيضا إلى إنشاء مجلس للتنمية المستدامة لتسهيل تنفيذ القرارات التي اتخذت في ريو.

٩ - وأخيرا، قال إن الاستعراض الشامل للسياسات للسنوات الأربع الحالية ينبغي أن يركز على كيفية تنفيذ البرامج القطرية من خلال زيادة حصة التمويل الأساسي للأنشطة التنفيذية.

١٠ - **السيدة آيتيموفا** (كازاخستان): وجهت انتباه اللجنة إلى المبادرتين اللتين أعلن عنهما رئيس كازاخستان المكملتين للأفكار الواردة في وثيقة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ وهما: مبادرة ''الجسر الأخضر''، التي تهدف إلى تعزيز الشراكات فيما بين بلدان أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ من أجل الانتقال من آليات التنمية التقليدية إلى مفاهيم جديدة للتنمية الخضراء، ووضع طرائق جديدة لجذب الاستثمارات الخاصة والتكنولوجيات الجديدة؛ ومبادرة ''الطاقة العالمية والاستراتيجية البيئية للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين''.

١١ - وبعد أن أشارت إلى أنه تم استبعاد العديد من الدول من عملية مجموعة العشرين، على الرغم من الحاجة إلى إطار أكثر شمولية للإدارة الاقتصادية العالمية، أفادت بأن رئيس كازاخستان اقترح أيضا إنشاء مجموعة عالمية من الدول تعتمد على دور مجموعة العشرين في صياغة السياسة الاقتصادية الدولية التي تركز على وضع خطة لمكافحة الأزمة؛ وسوف يتم بناء تلك المجموعة داخل منتدى أستانا الاقتصادي. ودعت جميع الوفود لدعم مبادرة كازاخستان لتنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الأزمة في أستانا في العام القادم.

١٢ - وأخيرا، وبعد أن أشارت إلى أنه سيتم توزيع الوثائق الختامية للاجتماعين الأخيرين المعنيين بمسألة التجارة اللذين عقدا في كازاخستان بوصفها وثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة، شددت على الحاجة لبدء المفاوضات التجارية الدولية وبناء إطار اقتصادي متوازن وقائم على قواعد (A/67/386).

١٣ - **السيدة علي** (لبنان): قالت إنه حتى يتسنى للمجتمع الدولي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فإن على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أحرز لبنان تقدما كبيرا نحو تحقيق هذه الأهداف ويؤيد الجهود المبذولة من أجل اقتصاد أخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. بيد أنه ينبغي أن لا يجري تصور الاقتصاد الأخضر بمعزل عن احتياجات الاقتصادات الوطنية. ويجب توسيع القاعدة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتضطلع مختلف اللجان الإقليمية بدور رئيسي في إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وينبغي دعمها.

١٤ - وذكرت أن النزاع والاحتلال يشكلان عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة. ولا يزال الشعب الفلسطيني يواجه صعوبات في الحصول على الموارد الطبيعية الحاسمة لتنميته. وأشارت في هذا الصدد إلى الغارة التي شنها سلاح الجو الإسرائيلي في ٢٠٠٦ على خزانات الوقود في محيط الجية وتسببت في أسوأ كارثة بيئية سجلت في شرق البحر المتوسط.

١٥ - وأخيرا، قالت إن على اللجنة أن تتطرق لمعالجة البطالة بين الشباب وتمكين المرأة وحماية الموارد الطبيعية.

١٦ - **السيد واين** (ليبيريا): بعد أن أشار إلى أن زعماء غرب أفريقيا قد التزموا في اجتماعهم الذي عقد في عام ١٩٩٩، بإيلاء الأولوية لاستقرار إمدادات الطاقة بأسعار معقولة لمواطنيها، قال إن مشروع مجمع الطاقة لغرب أفريقيا كان من نتاج ذلك القرار. ولن يقتصر هدف المشروع على تعزيز التعاون بين الدول في المنطقة، وبناء الثقة التي تمس الحاجة إليها بين الحكومات وإقامة شراكات فيما بينها، ولكنه سيؤدي أيضا، من خلال توفير فرص الحصول على الطاقة، إلى تحفيز النمو والتنمية في العديد من المجالات. ولذلك، فقد طالب باستمرار دعم المجتمع الدولي للمشروع. ونظرا لاقتراب مهمة الأمن لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا من نهايتها، فإن ليبيريا بحاجة أيضا إلى الدعم المالي لبناء قدراتها الأمنية الخاصة ولتنفيذ برامجها المتعلقة بالانتعاش.

١٧ - وذكر أن ليبريا تواصل الاعتماد بشدة على المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم إعادة الإعمار وجهود التنمية. ولذلك، فإنه يعرب عن قلق حكومته إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي من شأنه أن يؤثر سلبا على قدرة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير فرص العمل. وأعرب عن قلق الحكومة بوجه خاص إزاء مستقبل الشباب. ولذلك، فإنها ترحب بالتعاون بين بلدان الجنوب - على الرغم من أنه ليس بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية - وأعرب عن أمله في أن تدعم الأمم المتحدة قرار الاتحاد الأفريقي بإطلاق مبادرة التضامن الأفريقي وتعززها.

١٨ - وأخيرا، أعرب عن ترحيب وفده بنتائج مؤتمر ريو+٢٠، ودعا إلى التعهد بالتزامات جديدة لمساعدة توجه البلدان الخارجة من النزاع نحو السلام والاستقرار على الرغم من التحديات التي تفرضها الأزمة الاقتصادية العالمية.

١٩ - **السيد كيم سوك** (جمهورية كوريا): بعد أن استعرض خلاصة لبعض الأمور التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر ريو +٢٠، قال إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر قد بدأ بالفعل في إحداث تغييرات هيكلية في السوق العالمية. ومن المهم بالنسبة للبلدان النامية أن تكون مستعدة لهذه التغييرات.

٢٠ - وذكر أنه يجب تكثيف الجهود لتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تنص على مجموعة من الأهداف التي من شأنها أن تواجه تحديات تغير المناخ والنمو الأخضر والأمن الغذائي وتتصدى لمعالجة البطالة والقضاء على الفقر. وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء فريق رفيع المستوى معني بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأعرب عن أمله بأن يشرع الفريق في إجراء مشاورات منتظمة مع الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يعمل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات على توفير إرشادات واضحة ووضع إطار جديد للسياسة يعزز مبادئ الملكية والمساءلة والشفافية، ويسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز الاتساق بين وكالات الأمم المتحدة الإنمائية وتوسيع قاعدة الجهات المانحة.

٢١ - وأفاد بأنه نظرا لأن القطاع العام يتسم بأهمية حاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة، فإنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية. وستسعى حكومته إلى زيادة ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية. وأخيرا، قال إن الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، التي انبثقت من المنتدى الرابع رفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، يمكن أن تثبت فعاليتها لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأن التنفيذ سيعتمد على شراكة تضم جميع الشركاء في التنمية.

٢٢ - **السيد رودريغيز دوس سانتوس** (البرازيل): قال إنه لكي يستمر النمو الاقتصادي، فإنه يجب أن يقترن بسياسات اقتصادية كلية ومالية سليمة وبرامج فعالة للحماية الاجتماعية. ولذلك فإن من الضروري التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينطوي ذلك على تعبئة موارد مالية إضافية كبيرة للتنمية بطريقة يمكن التنبؤ بها. وبناء على ذلك، فإن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية مخيب للآمال.

٢٣ - وذكر أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا كعنصر مكمل للمساعدة الإنمائية الرسمية لا بديلا عنها، كما يمكن لمصادر التمويل المبتكرة أن تكمل المصادر التقليدية. ويجب أن تصبح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أكثر استجابة لحاجة العالم النامي. وأعرب في هذا الصدد عن قلقه إزاء بطء تنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠ المتعلقة بالإدارة والحصص.

٢٤ - وأفاد بأن مؤتمر ريو +٢٠ أكد من جديد الدور المركزي الذي يؤديه القضاء على الفقر في التنمية المستدامة. ونظرا لما تتسم به أهداف التنمية المستدامة من أهمية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه يجب إنشاء الفريق العامل ذي الصلة من دون تأخير. ومن المجالات الأخرى التي تتطلب زيادة الجهود، إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى، والعملية الحكومية الدولية بشأن خيارات وضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة، وآلية التسهيل لتعزيز وتطوير ونقل التكنولوجيات النظيفة. وأخيرا، وكما ورد في الوثيقة الختامية، يجب مواصلة إدماج التنمية المستدامة في إطار أنشطة الأمم المتحدة.

٢٥ - وأضاف أنه لتحقيق تلك الأهداف، تمس الحاجة إلى نظام إنمائي للأمم المتحدة أكثر استجابة. وعلاوة على ذلك، لا بد في التصدي لتحديات التعاون الإنمائي الدولي، من تحقيق توازن سليم بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وشدد في هذا السياق على ضرورة إجراء إصلاحات في إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها حتى يتسنى للبلدان المستفيدة من البرامج أن تتولى قيادة إدارة الجهاز الإنمائي للمنظمة.

٢٦ - **السيد ياروشيفيتش** (بيلاروس): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ التدابير الكفيلة بتنشيط الاقتصاد العالمي ووضع أساس يمكن الاعتماد عليه لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب على الدول الأعضاء أن تعمل على تنفيذ قرارات مؤتمر ريو +٢٠ وينبغي الاستفادة الكاملة من قدرات منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان على المضي قدما نحو الاقتصاد الأخضر. وعلاوة على ذلك، يجب التعجيل بإنشاء فريق عامل مفتوح يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون من بين تلك الأهداف تلبية الحاجة المتزايدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. ويتسم نقل التكنولوجيا والخبرة أيضا بأهمية قصوى.

٢٧ - وذكر أن الأمم المتحدة لا تستفيد استفادة كافية من إمكانيات العديد من البلدان المتوسطة الدخل وموارد الجمعيات الاقتصادية الإقليمية، مثل المجال الاقتصادي الوحيد الذي يتكون من الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان. وينبغي أن يؤدي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التي ترمي إلى كفالة التنمية المستدامة لجميع البلدان التي تتلقى مساعدة من الأمم المتحدة. وأعرب عن قلق وفده إزاء انخفاض الموارد الأساسية للأنشطة التنفيذية واعتقاده بأنه يجب أن يستقر تمويل التنمية من خلال توسيع قاعدة الجهات المانحة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢٨ - **السيد ديالو** (السنغال): قال إن تنفيذ وثيقة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ يجب أن ينسق مع السعي لتحقيق الأهداف

الإنمائية للألفية. ويجب على الدول الأعضاء وشركاء التنمية أن تحوّل التزاماتها السياسية إلى اتخاذ الإجراء المناسب. وينبغي إيلاء الأولوية لاتخاذ القرارات التي تتعلق بتنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بالبيئة، وتحديدا تغير المناخ والتصحر. وهناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك إبرام اتفاق عالمي جديد خلفا لبروتوكول كيوتو بعد عام ٢٠١٢.

٢٩ - وذكر أن الصدمات الشديدة التكررة المرتبطة بمواطن الخلل عميقة الجذور في النظام المالي والاقتصادي العالمي تؤثر على معظم البلدان النامية، مما يجعل من غير المرجح أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك فإنه يدعو إلى تقديم دعم كبير لتسهيل تنفيذ سياسات التنمية الموجهة نحو الإنتاج والنمو. وينبغي إيلاء الأولوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية والزراعة والطاقة. وينبغي تعزيز النظام المصرفي التقليدي وتشجيع فعالية الاستثمار من خلال قطاع خاص ديناميكي. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأنه ستكون هناك حاجة إلى مساعدات أجنبية كبيرة، فإن وفده يحبذ إنشاء إطار للتعاون قابل للتطبيق وقادر على استعادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتقديم المساعدات المناسبة إلى أقل البلدان نموا.

٣٠ - وأشار أخيرا إلى أنه نظرا لأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وإنصافا أمر مناسب من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، فإنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لكفالة أن تسفر جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف عن نتيجة طموحة ومتوازنة.

٣١ - **السيد الحمادي** (قطر): قال إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية قد أضرت بأقل البلدان نموا خاصة، وأدى انهيار الطلب على السلع إلى رفع نسبة البطالة. والتقدم الهام الذي سبق أن أُحرز في محاربة الفقر بدأ في الانحسار، ولذلك فإنه ينبغي تكثيف التعاون الدولي من أجل التنمية، بوسائل عدة منها أن نظل مخلصين للالتزامات التي قطعناها في سياق الأهداف الإنمائية الدولية. كما ينبغي مواصلة البحث عن الأساليب المبتكرة.

٣٢ - وذكر أن مصالح أفقر البلدان، يجب أن تشكل النقطة المحورية التي ينطلق منها سعينا. ومن المهم إعادة هيكلة النظام المالي العالمي بشكل يوفر للبلدان النامية موارد كافية. وفي الوقت نفسه هناك حاجة للإصلاح من أجل إنعاش اقتصاد البلدان النامية عبر مزيد من المنح وإلغاء الديون. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية موارد اقتصادية ضخمة وشراكة عالمية. وبالرغم من الانتعاش الذي بدأ يظهر، فإنه ما زال علينا أن نبحث في الطرق الكفيلة استفادة البلدان النامية من هذا الانتعاش.

٣٣ - وأفاد بأن حالة الجمود المستمرة في المفاوضات الخاصة بتنفيذ نتائج جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تشكل تهديدا كبيرا لنظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف وتحقيق أهداف التنمية الدولية. وفي هذا المجال، يتوقع وفده أن تبدي البلدان المتقدمة النمو المرونة الكافية لإنجاح اختتام جولة الدوحة.

٣٤ - وأخيرا، وفيما يتعلق بتغير المناخ، أكد وفده التزام دولة قطر الكامل بالمبادئ التي وردت في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ولا سيما بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة، ومواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ولن تدخر قطر جهدا لإنجاح المؤتمر الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣٥ - **السيد دي فيغا** (الفلبين): أشار إلى أنه بالرغم من أن وثيقة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ كانت إنجازا هاما، فإن العديد

من القضايا لا تزال تفصل بين الدول المتقدمة النمو والنامية. ويتسم التعاون الدولي من خلال الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى ببالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويجب أن يكون مرتبطا بأهداف التنمية المستدامة التي ستوضع قريبا.

٣٦ - وذكر أن بلده له مصلحة هامة في عكس اتجاه الآثار المدمرة لتغير المناخ، ولذلك فإنه يدعو الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والأطراف في بروتوكول كيوتو لتنفيذ التزاماتها بالكامل. ونظرا إلى أن الحد من مخاطر الكوارث أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، فقد دعا الدول إلى إدراج تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في خططها الإنمائية.

٣٧ - وبعد أن أشار إلى أن الهجرة عنصر أساسي من عناصر التنمية، قال إن جميع الدول بما فيها الدول المضيفة، ينبغي أن تعترف بالأثر الإيجابي للهجرة. ويتطلع وفده إلى المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، المقرر عقده في موريشيوس، ويعتقد بأن على اللجنة أن تركز بوجه خاص على القرار ذي الصلة الذي سينظر فيه في وقت لاحق من الدورة.

٣٨ - وأخيرا، ذكر أن احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين حكومة الفلبين وجبهة مورو الإسلامية للتحرير الوطني مشرقة حاليا.

٣٩ - **السيد دي ألبا** (المكسيك): قال إن هناك حاليا فرصة مثالية لتنشيط خطة التنمية في المنظمة. ولكي لا تضيع الموارد الشحيحة، ينبغي أن يكون هناك خطة وحيدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من شأنها أن تربط بين عمليات التفاوض الجارية وتشمل منظورا لسيادة القانون. واستشهد في هذا الصدد ببعض العمليات، مثل تلك المتعلقة بوضع أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة.

٤٠ - وشدد ثانيا على الحاجة إلى زيادة اتساق مختلف الهيئات وفعاليتها، بدءا من اللجنة نفسها. ويمكن لرئيس اللجنة الثانية ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتوخيا تبسيط جدول أعمال الهيئتين. وعلاوة على ذلك، تتيح الأعمال التحضيرية للدورة الأولى للمنتدى السياسي رفيع المستوى فرصة لتحديد أدوار هاتين الهيئتين المكملة لبعضها البعض. وشدد على ضرورة إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وأشار إلى أن المنتدى الرفيع المستوى السياسي يمكن أن يكفل التنسيق الدوري بين المجلس والجمعية العامة على سبيل المثال.

٤١ - **السيد رويز** (كولومبيا): قال إنه يجب أن يكون هناك خطة وحيدة للتنمية المستدامة، تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولذلك، هناك حاجة ملحة لوضع مجموعة واحدة من أهداف التنمية المستدامة. ويعتبر القضاء على الفقر هو التحدي الرئيسي.

٤٢ - وذكر أن العولمة والاعتماد المتبادل يرتبطان ارتباطا وثيقا بالالتزامات الحالية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في هذا المجال. ونظرا لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عنصر أساسي من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه لا بد من بذل كل جهد ممكن للحد من الفجوة الرقمية. وفي الوقت نفسه يجب أن يحترم مجتمع المعلومات الهوية الثقافية ويعمل في الوقت نفسه على تسهيل الحوار بين الثقافات والمحافظة على التنوع.

٤٣ - وأفاد بأن البلدان المتوسطة الدخل - التي تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من فقراء العالم - تتحول إلى عناصر نشطة لتبادل المعارف ويمكن أن تصبح شريكة استراتيجية في عملية

تثليث تعود بالنفع على أقل البلدان نموا. ولذلك ينبغي لها أن تشارك بشكل حيوي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٤ - وأضاف أنه ينبغي أن تتبع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية نهجا منسقا ومفصلا يرمي إلى إيجاد حلول مبتكرة وشاملة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويؤيد وفده الخطوات المتخذة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، ويعتقد بأن من الضروري تنسيق البرامج والمشاريع التي تضطلع بها مختلف الوكالات من أجل جملة أمور منها تجنب التكرار ومواءمة العمل مع الأولويات الوطنية وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الوطنية والمحلية وتعزيز الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة والكيانات الوطنية.

٤٥ - **السيد إيزيرارن** (المغرب): قال إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويجب أن تكون الشراكة العالمية من أجل التنمية في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تقوم على أهداف قابلة للقياس وأن يكون لها جدول زمني واضح للتنفيذ. وفيما يتعلق بجولة الدوحة للمفاوضات التجارية، يجب أن تبدي الدول الأعضاء مزيدا من الاستعداد لتقديم تنازلات من أجل التوصل إلى نتائج من شأنها أن تضع التنمية في صلب النظام التجاري المتعدد الأطراف، ووضع حد للتدابير الحمائية وعكس اتجاه الانخفاض المطرد في التجارة الذي يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية.

٤٦ - وذكر أنه ينبغي في متابعة مؤتمر ريو+٢٠، التأكيد على وسائل التنفيذ، بما في ذلك الموارد المالية ونقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، يتسم تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بأهمية جوهرية من أجل تحسين التنسيق وتقييم الالتزامات والسياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وينبغي أن يحرص الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات على تلبية احتياجات البلدان النامية على أساس مبدأ الملكية الوطنية وأن يضع في اعتباره جميع العمليات الرئيسية ذات الصلة. ويشكل عدم التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية المخصصة للأنشطة التنفيذية مصدر قلق لأنه يؤدي إلى تجزئة تلك الأنشطة والحد من كفاءتها. وأشار أخيرا إلى أنه على الرغم من أن التعاون بين بلدان الجنوب يساهم مساهمة كبيرة في التنمية فإنه لا يمكن اعتباره بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له.

٤٧ - **السيد نتواغي** (بوتسوانا): أشار إلى أن العديد من المناسبات الخاصة المقرر عقدها في الدورة الحالية يمكن أن تساعد على إلقاء الضوء على بعض أكبر الشواغل التي تساور البلدان المتوسطة الدخل وتعزيز التعاون الإنمائي معها. ويمكن أن يتحقق إجراء مناقشات مركزة على قضايا الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة، إذا أبدى جميع المشاركين روح التوافق. ويأمل وفده أن تكون لدى الدول الأعضاء الشجاعة لتحويل ما تم إنجازه في ريو إلى بنود قابلة للتنفيذ.

٤٨ - وذكر أنه ينبغي ألا يقتصر استعراض وضع الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٣ على كونه تمهيدا لصياغة أهداف التنمية المستدامة فحسب، ولكن أيضا باعتباره تحولا منطقيا من إطار التنمية الحالي إلى إطار جديد. ومن الضروري تحديد الأهداف الإنمائية للألفية التي ستظل حاسمة لتحسين مستوى معيشة الناس والأهداف التي تحققت بالفعل. كما يمكن أن يوفر الاستعراض دروسا مفيدة عن أسباب احتمال عدم تحقيق أهداف معينة بحلول عام ٢٠١٥ وبالتالي يساعد على تحديد المخاطر التي يتعين على المجتمع الدولي تجنبها في صياغة إطار جديد للتنمية. وختم كلامه بقوله إن معظم الدول في الجنوب تتطلع إلى مناقشة خطة

تمويل التنمية والاتفاق على طرائق استعراض برنامج عمل ألماتي الذي يجري كل عشر سنوات.

٤٩ - **السيد حنيف** (ماليزيا): دعا جميع البلدان إلى حشد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو +٢٠ في الوقت المناسب. وينبغي للبلدان المهتمة بالمشاركة في الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة أن تتحلى بالمرونة فيما يتعلق بتخصيص مقاعد للمجموعات الإقليمية الخمس. ويجب أن يراعي وضع هذه الأهداف الحاجة إلى إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وألا يؤدي إلى تقويض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة من أجل تحقيق جملة أمور، منها تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويجب أن يقترن إضفاء الطابع العالمي على برنامج الأمم المتحد للبيئة بزيادة الموارد المالية من الميزانية العادية.

٥٠ - وذكر أنه بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى آليات للتسهيل فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ومعالجة قضايا كتغير المناخ ونقص إمدادات الطاقة. وأخيرا، ونظرا لهشاشة الحالة الاقتصادية والمالية العالمية، ينبغي إجراء إصلاح شامل للمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، على وجه السرعة.

٥١ - **السيد علي باباي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يجب أن تحل المشاكل الشاملة التي تواجه الاقتصاد العالمي؛ وفي القيام بذلك يتطلب الأمر إصلاح النظام المالي العالمي. وتعتبر الأمم المتحدة الهيئة الوحيدة التي تتمتع بالشرعية العالمية اللازمة لمعالجة مسألة الإدارة الاقتصادية العالمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة اقتصاديا واجتماعيا. وبالتالي، فإنه يجب أن توفر لها الموارد اللازمة.

٥٢- وذكر أنه في حين أن وثيقة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ وضعت الأسس لإطار ما بعد عام ٢٠١٥، فإنها لم ترق إلى مستوى التوقعات بشأن قضايا الموارد المالية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والتعهد بالتزامات جديدة للعمل نحو تحقيق التنمية المستدامة. ولو أن الحكومات نفذت العديد من الاتفاقيات والإعلانات التي كانت قد تفاوضت بشأنها، لكان العالم على الطريق السوي إلى التنمية المستدامة.

٥٣ - وأفاد بأن تغير المناخ هو من أكبر التحديات وسيكون له آثار طويلة الأجل على التنمية المستدامة. وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنتدى الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ وينبغي أن تكون الاستجابة الدولية لتغير المناخ متسقة مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة الواردة فيها.

٥٤ - وأخيرا، أكد من جديد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب - الذي يهدف إلى استكمال التعاون بين الشمال والجنوب - مضيفا أن حكومته لا تزال ملتزمة بتعزيزه، واتخذت بالفعل خطوات لتسهيل النقل الآمن لجيرانها غير الساحلية.

٥٥ - **السيد توري** (غينيا): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تبرز التكامل بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. ومن المقرر أن تقوم غينيا بوضع التنمية المستدامة في قلب برنامجها الاقتصادي الوطني والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الأخضر في أفريقيا الغربية. كما تم إحراز تقدم في مجال بناء السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن وإتاحة فرص العمل للشباب والنساء.

٥٦ - وتطرق إلى التطورات في بلده، فقال إن حكومته أجرت إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى التي تأمل بأن تؤدي إلى تحرير موارد مالية كبيرة يمكن استثمارها في القطاعات الاجتماعية من أجل الحد من الفقر.

٥٧ - وبعد أن أشار إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ذكر أنه نظرا للخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي مؤخرا لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، دعا جميع الدول الأعضاء وشركاء التنمية لدعم تلك المبادرة الجديدة للتضامن مع أفريقيا. وأخيرا، أعرب عن ثقته في قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع التحديات الكبرى التي تواجه العالم حاليا.

٥٨ - **السيد ناي** (كمبوديا): قال إنه نظرا للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإنه ينبغي لجميع مناطق العالم أن تحدد سبل تحفيز النمو. ولا يمكن أن تؤدي زيادة التنافس على الموارد الطبيعية إلا إلى تفاقم حالة الأمن الغذائي.

٥٩ - وذكر أن كمبوديا بناء على ذلك، تقوم بتنفيذ استراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز الأمن الغذائي، والعمل في الوقت نفسه على تحسين السياحة البيئية والمضي قدما وفقا لاستراتيجيات جديدة لتطوير قطاع السياحة كرؤية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة.

٦٠ - وأفاد بأنه ينبغي وفقا لتوصيات مؤتمر ريو +٢٠، تشجيع توسيع نطاق الاستثمار من أجل تحديث المشاريع الزراعية الصغيرة في جميع أنحاء العالم. ويدل الواقع المتمثل في أن عددا من البلدان النامية تسعى لتطوير التكنولوجيات الخضراء على أن التنمية وحماية البيئة يمكن أن تسيرا جنبا إلى جنب. وتتسم شبكات تبادل المعارف بأهمية حاسمة لأنه لن يظل العالم صالحا للأجيال القادمة إلا إذا كانت البلدان النامية والمتقدمة النمو تعمل معا.

٦١ - **السيد نغولو** (جنوب أفريقيا): قال إن استمرار الركود العالمي قد أبرز مرة أخرى الحاجة الملحة لإصلاح الهيكل المالي الدولي. ونظرا إلى أن أوجه الإجحاف الهائلة داخل البلدان وفيما بينها سيكون لها آثار عديدة على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، فمن الضروري تعزيز دور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية.

٦٢ - وذكر أنه على الرغم من أن الموارد الطبيعية الوفيرة التي حبيت بها القارة، فإن من غير المرجح أن تحقق الدول الافريقية أهدافها الإنمائية للألفية. وعليه، فإن هناك حاجة إلى استثمارات إضافية كبيرة في مجال الزراعة لكفالة كفاية الإمدادات الغذائية. كما إن هناك حاجة إلى وضع سياسات ترمي إلى تعزيز التنويع الاقتصادي ونمو الإنتاجية.

٦٣ - وبعد أن أشار إلى العمل الجاري لتحديد أهداف التنمية المستدامة، قال إنه ينبغي أن لا يصرف الانتباه عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة لوضع إطار متوازن يهدف إلى تحسين الاتساق وتعزيز التنسيق.

٦٤ - وأخيرا، قال إن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب كتكملة للتعاون بين الشمال والجنوب يجب أن يكون النتيجة الحاسمة التي يتوخاها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتتسم التوجيهات المقدمة لمنظومة الأمم المتحدة من خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بأهمية بالغة في هذا الصدد.

٦٥ - **السيد وانغ مين** (الصين): قال إن خطة الأمم المتحدة للتنمية قد دخلت مرحلة انتقالية حاسمة. وينبغي للجمعية العامة أن تركز في الدورة الحالية على الجوانب التالية.

٦٦ - أولا، ينبغي تعبئة الإرادة السياسية للمجتمع الدولي من أجل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين على الدول المتقدمة النمو، الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٦٧ - ثانيا، يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في الشؤون

الاقتصادية الدولية وتعزيز الحوار والتنسيق مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومجموعة العشرين بهدف زيادة تمثيل البلدان النامية. وينبغي التعجيل بجولة الدوحة للمفاوضات التجارية من أجل إقامة نظام معقول وغير تمييزي للتجارة الدولية.

٦٨ - ثالثا، يجب الإسراع في تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠ ويجب إنشاء فريق عامل مفتوح وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل لتقديم توصيات بشأن وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يبدأ النقاش حول استراتيجية تمويل التنمية المستدامة في أقرب وقت ممكن.

٦٩ - رابعا، يتعين على المجتمع الدولي أن يركز نظره على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتعزيز الشراكة من أجل التنمية. وينبغي للخطة الجديدة الحفاظ على إطار التعاون الإنمائي القائم وتعزيز الشراكة الإنمائية العالمية.

٧٠ - وأشار إلى أن الصين من جانبها، تعتزم أن تواصل الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها والعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتعزيز الانتعاش المطرد ونمو الاقتصاد العالمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٨.